

# **العالم العربي والعوامل المؤثرة في بناء وحدته**

عمار تكسانة

أستاذ محاضر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3



## العالم العربي والعوامل المؤثرة في بناء وحدته.

عمار تكسانة

الملخص

قد لا يختلف اثنان في حقيقة كون لعالم العربي يسعى وبكل جهده للوصول لما يصبو إليه مجتمعه في مجال التكامل وتوحيد اقتصادياته والخروج به لبر الأمان مما يعده من ضروريات القرن الواحد وعشرون . وهذا بالإضافة لما تقدمه من مكاسب في مجال التنمية والأمن بمختلف أشكاله السياسية الاقتصادية ناهيك عن تحقيق الأمن الإنساني مما دفع العالم العربي للأخذ بجدية بمسألة الاعتماد على منحنى التعاون والتكامل الاقتصادي، كفاعل حاسم وهذا إلى جانب الاستراتيجيات الكلاسيكية المعتمدة على دور الدولة التقليدي الموحد والموجه وفق مفهوم "الدولة السيادية" المؤسسة في مؤتمر "الويست فالية conférence West valia" وفي هذا المجال نشير أن العالم العربي يمتلك من التجارب الغنية في مجال التكامل والتعاون الاقتصادي البيئي والإقليمي. وهي على العموم تعود أصولها التاريخية إلى قيام جامعة الدول العربية وبالضبط في العقد الرابع من القرن الماضي والذي جسده موثيقها الأساسية المؤسسة لقيام الجامعة العربية. غير أن مشاريع محاولات التكاملية لم تلقى الصدى الميداني نظرا لفقدان الإرادة الوطنية الصادقة، وكذا عدم تبني المنهج الوظيفي التدرجي العقلاني البعيد عن المغالاة والاسترجال.

## مقدمة

لقد أضحى قضيت التكامل وتوحيد اقتصاديات العالم العربي من ضروريات القرن الواحد وعشرون مما تقدمه من إضافات في مجال التنمية والرفاه الاقتصادي، ناهيك عن تحقيق الأمن الإنساني مما دفع العالم العربي للأخذ بجدية بمسألة الاعتماد على منحى التعاون والتكامل الاقتصادي، كفاعل حاسم إلى جانب الاستراتيجيات الكلاسيكية المعتمدة على دور الدولة التقليدي وفق مفهوم مؤتمر "الويست فالية" " *conférence West valia* " وفي هذا المجال نشير أن العالم العربي يمتلك من التجارب الغنية في مجال التكامل والتعاون الاقتصادي البيئي والإقليمي، والتي تعود أصولها التاريخية إلى قيام جامعة الدول العربية وبالضبط في العقد الرابع من القرن الماضي والذي جسده موثيقها الأساسية لقيام الجامعة العربية. غير أن مشاريع محاولات التكاملية لم تلقى الصدى الميداني نظرا لفقدان الإرادة الوطنية الصادقة ، وكذا عدم تبني المنهج الوظيفي التدريجي العقلاني البعيد عن المغالاة والاسترجال.

The facts of Regional integration and its repercussions on the modeling of intra and inter étatique relations. have announced the beginning of new era in the politics of interdependency and cooperation among Arab countries . as a matter of facts . the process of world widening regional integration become an important tools in world 's organization cooperation . subsisting states cooperation and integration . hence . tiedening in the case fostering of European integration models .

Following the active trend In the processes of world politics . the Arab world was historically a leader in regional integration even with different Successful achievement and less impacts on socio political and economic grounds . Our present paper. tends to discusses changing Arab And World realities aiming to see to what extent Arabs experiences . would catch up with progresses achieved by other models especially European model .

## البحث الأول : أسس المنطلق الاندماجي الإقليمي.

أصبحت جهود التكامل الإقليمي والتجمعات الإقليمية و الجهوية حقيقة ثابتة وسمة القرن الحالى، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية البارزة في حقل العلاقات الدولية، وذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة، وكذا ازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذى جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت قوتها وإمكاناتها الطبيعية والبشرية أن تدبر سياساتها الاقتصادية بمعزل عن الدول الأخرى ومحيطها الخارجى . وهذا فضلا عن عوامل أخرى سياسية وأمنية اجتمعت بغية تأمين تسويق منتجاتها وزيادة تبادلاتها التجارية، مما يحتم عليها الانضمام للتكتلات ذات بعد إقليمية لتحقيق تلك المصالح المختلفة والمتعددة، وعليه أصبح منحى التكامل والاندماج الإقليمي سمة لعصر الحالى، وما انطوت عليه من نظريات فكرية حاولت إعطاء تفسير واقعي لكل هته التحولات.

وعليه ازدهرت في الربع الأخير من القرن المنصرم اتجاهات فعلية لفكك الدولة الوطنية وإعادة دمجها بالاقتصاديات الرأسمالية وفق منظور المفهوم الليبرالى المسيطر نتاج تصاعد منظور العولمة الزاحفة، والتالى عملت على إزالة أو تغييب الهوية الوطنية ومكوناتها الأساسية من أجندت القرار السياسى الوطنى . وإذا تغيرت المقاربات الأمنية التقليدية من أمن وجودى " Survival " أمنى إلى البعد الاقتصادى لتحقيق هذا المسعى بدأت هذه التحولات من منطلقات اقتصادية، وهذا وفقا لتوجهات برامج المؤسسات الدولية (توصيات البنك والصندوق الدوليان) خاصة منها، إلا أنها واجهت صعوبة لاختلاف أنماطها السوقية والبني الاقتصادية للنظام الدولى الجديد .

والأمر الثانى الذى يؤكد هذا التوجه هو الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية والتى تتميز بسمة التوجه صوب التكتلات الاقتصادية الأمر الذى يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادى العربى هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية والأمنية بخاصة القيود الاقتصادية الخارجية ( التبعية ) وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربى.

ومن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادى العربى الموحد على رأس الأولويات بالنسبة لكافة الدول العربية، ووفق لتراكم مخلفات مجموع المقاربات المعتمدة ما بعد حقبة الاستقلال تم اختيار البعد التكاملى التعاونى مكانة المقاربة الأمنية التى زادت من تصدع العلاقات الدولية، وهذا بالعودة إلى إستراتيجية العمل الاقتصادى الشامل وفق منظور إقليمى. وهذه المقاربة تعد بمثابة الرؤية البديلة والمكتملة لما تم اعتماده في مجال التعاون والتنمية والذي طغت عليه النزاعات البينية والإقليمية شاده العالم العربى وأكبر تجليته " الربيع العربى ". وعليه كان البدء ببناء معالم هذا التصور بوضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن رؤية واضحة لسياسات العمل العربى الموحد معتمدة على ميثاق العمل الاقتصادى بنوعيه القطرى والإقليمى المشترك. ودون نسيان الاستفادة من الجهود التى تبذلها مؤسسات البحث العلمى. والتي اهتمت بتطوير واستيعاب وتكليف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها. بالإضافة أن يتم وضع الإطار العام المقترح للعمل العربى المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمى وفنى وسياسى تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربى المشترك.<sup>1</sup>

إن الواقعية الجديدة تستدعى أن يكون مسعى الاندماج والتكامل منطلقاً للتنمية والعمل الاقتصادي العربى المشترك . فالسياسات المبنية على الواقعية والعقلانية هى التى تؤمن هذا المنهج والذى سارت عليه الدول الأوروبية بدأً بالاقتصاد والتعاون، وفق إطار تكتلى وتكاملى وتوحيدي عوض المشاحنات والصراعات، ومن ثم شق الطريق المكمل التى تطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً للتكامل السياسى والضمان الاجتماعى والأمن العربى المشترك . وما يمكن الإشارة إليه أن هناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن مستقبل العمل الاقتصادي العربى المشترك مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربى، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائى والمشارك بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

مما سبق تتضح أهمية الرؤية التدريجية العقلانية البعيدة عن كل غلو واندفاع عاطفى مشحون لا يساير واقع عالمنا المعاصر الذى لا يعترف بناء الأجزاء بحيث يصعب الوصول للكل، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربى المعاصر . أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذى يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات .<sup>2</sup>

وبالتالى فإن منهجية التدرج هى أقرب إلى التطبيق والنجاح، إذ يمكن فى هذه الحالة أن يكون التكامل فى نشاط أو أكثر وقطاع أو أكثر وبين دولتين أو أكثر، أما أن يكون شاملاً لكل الأنشطة

والقطاعات في الاقتصاديات القطرية لكامل الوطن العربي، ولنا في التجربة الأوروبية خير دليل فالبدء بقطاع الفحم والصلب وصولاً إلى الوحدة النقدية.

وللتعرف عن المكانة والأسس التي ما فتأت أن تتبوأ بها تجربة العالم العربي في التكامل والتعاون يجدر بنا في هذا البحث المتواضع الوقوف عند إطار المؤسسات والفضاء الجغرافي الجديد الذي أخذ مكانته في لغة العلاقات الدولية ونشير هنا إلى مفهوم النظام الإقليمي<sup>3</sup>.

### البحث الثاني : في مفهوم النظام الإقليمي الأوسع

#### تعريف التكامل الإقليمي :

يصبو التكامل والاندماج الإقليمي، في إيجاد واستقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقاً، وقد تكون هذه الأنماط الاقتصادية جزئية في طابعها، واجتماعية في جزء آخر، وسياسية في جزء متبقى ويعرف بيلا باليسا الاندماج الإقليمي على أنه: "عملية وحالة، فبوصفه "عملية" processus " يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقليمية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه "حالة" فإن في الإمكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية ". فهو عمل إرادي للحكومات دور كبير في تحقيقه لتجاوز حدود الدولة الوطنية بالتدريج، وفي الإصرار عليه وتتبع إجراءاته. ويعرفه أرنست هاس Ernest Haas على أنه: "عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية للمركز أو وحدة أوسع وأشمل، والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى



امتلاك الشرعية القانونية على الدولة المعنية. فالاندماج الإقليمي كعملية هو تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه " العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي، وتخفيف حدة الصراعات بين الدول، وتحقيق الرفاهة. والاندماج ليس عملية بسيطة، إنما هو عملية معقدة ويتميز بالمرحلة والتخطيط لتمرير لسياسات تكاملية، واختيار الآليات الناجعة لتحقيق الأهداف التكاملية. كما أن آثار العملية الاندماجية تتجاوز الجوانب الاقتصادية والتقنية الى الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، فالإقليمية تتضمن نمو الارتباطات، والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، ولكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي والثقافي بين الدول المتكاملة.

لقد أفرد مفهوم النظام الإقليمي أحييته، حديثا، في أدبيات السياسة الدولية كمستوى تحليلي لا بد منه، فالنظام الإقليمي كمفهوم، برز لملء فراغ مفاهيمي وأضحت سببته سرعة المتغيرات الدولية. وكان لنتاج تراكم الانتصارات التي ظهرت على يد الدول الحديثة الاستقلال من الناحية السياسية الاقتصادية وغيرها من النواحي الإستراتيجية، والذي غيرت الاعتقاد السائد النظر إلى العلاقات الدولية على أنها مجرد امتداد أو رد فعل السياسات الخارجية للدول العظمى. كما أن النجاحات الإستراتيجية التي حصلت عليها الدولتان العظيمنتان جعلها أكثر ارتباطا وبصورة مباشرة بالأوضاع الإقليمية خاصة منها العربية والأوروبية لما لهما من تأثير في رسم سياساتهما العامة.

ويمكن إرجاع جذور وأصول مفهوم النظام الإقليمي إلى حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الرئيسية في مجال التنظيم الدولي - فقد ورد في المادة (31) من عهد عصبة الأمم، كما ورد في

الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دون تحديد لما يعنيه. ولكن النقلة الكبيرة التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية ونتائجها حتمت دراسة البعد الإقليمي إزاء ذلك ما أفرزته أهمية الحيز الإقليمي ومؤثراته وتبعاته الأمنية، وما صاحبها من تصاعد حمى سباق التسلح جعلت من عناصر السيطرة والتنظيم الإقليمي، أوضاعا يمكن اعتبارها أساسا لتقنين العمل المشترك.

فبقدر ما فرض النظام الإقليمي نفسه، سعيا وراء حتمية التكامل، (Intégration) وجاء هذا المفهوم كمتغير جديد في العلاقات الدولية هذا بفرض عناصر معينة لتحديد الوظائف والأدوار الجماعية خوفا من سيادة البعد القطري). ولم يكن ذلك من غير أداة معينة أو مساعدة أو بروز ما يسمى الكيان الفوقى (National (Supra وما يقوى الاتجاه التكاملى هو أن الدول تتطلق في سياستها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية ذات حركة فاعلة مسندة بمحددات جغرافية وجيوأستراتيجية، فالتقارب الجغرافى (Géographie (Proximité والتماثل (Homogénéité) في النواحي الاقتصادية والاجتماعية بررا أى توجه على الصعيد الإقليمي، بالمقابل جعلها منها عناصر تميز بين النظم الإقليمية.

ومرد هذا التبرير، الاعتبارات التالية:<sup>4</sup>

1- إن العامل الحيوى لأى نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول بعضها مع بعض الأخر اعتمادا على مفهوم التفاعل. (Interaction)

2- ينبغي للدينامية الذاتية وقواعد حركتها أن تتقن صيانة للنظام الإقليمي وحرصا على استقلالية تحركه

3- توافر الثقة باعتبارها عنصرا هاما لتعزيز أمن دول الإقليم، خصوصا بين ما يسمى المركز أو قلب النظام ( Core System ) والدول الهامشية.(Perepherie State)

4- وجود مستوى للقوة في النظام معدلا وفق مراتب لتوزيعها.

5- وجود نمط للسياسات والتحالفات التي تبرر أي طبيعة لنظام الاتصال<sup>5</sup>

### أولا: تعريف دلالة النظام الإقليمي:

إن مسألة التقدم التخلف والتعاون والأمن الوطنى والإقليمى أخذت حيزا معتبرا من أدبيات الفكر السياسى والاقتصادى لعلم العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن إيجاد الأطر المناسبة المرافقة لتحقيق ذلك قد شغل المفكرون الساسة وكذا الفاعلون في شتى المجالات والمواقع.

من هذه الأطر مفهوم النظام الإقليمى الذى يعتبر من المفاهيم التحليلية التى برزت في ساحة العلاقات الدولية، وقد أريد به "التمييز بين ما هو كلى وما هو جزئى ضمن الإطار العام الذى يحكم الظواهر السياسية والاقتصادية"، وبعبارة أخرى فان المفهوم أريد منه تحديد العلاقة التى يمكن أن توجد بين النظام الكلى بأبعاده الدولية والوحدات المتفرعة عنه بأبعاده الإقليمية.

ومن بين مؤشرات النظام الإقليمى تكمن في نوع العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول الموجودة داخل إقليم جغرافى واحد، وبعبارة أخرى فان مفهوم النظام الإقليمى يشير إلى ذلك المجال الجغرافى الذى يضم دولا متجاورة تتدخل مع بعضها في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة، وعليه فالأنظمة الإقليمية تشمل جملة معايير يمكن الاحتكام إليها لتحديد ماهيتها.

## ثانيا : في تعريف النظام الإقليمي العربي

من خلال ما قلناه سابقا يتضح لنا أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم المؤهلة لاكتساب صفة النظام الإقليمي، فمن الناحية السلوكية يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي، ترتبط الدول المختلفة في ظلّه ضمن تفاعلات متصارعة أو متعاونة. وحسب على الدين هلال وجميل مطر فمفهوم النظام الإقليمي العربي يشير إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، والتي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع وجود تفاعلات بين أعضائه وإن كانت متفاوتة.

ومن هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه العناصر الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي "هو مجموعة العلاقات المنسجمة والمتكاملة بين عدد من الدول، المتجاورة في إقليم جغرافي محدد."

فمن الناحية الجغرافية، تمثل المنطقة العربية إقليما ممتدا، ومن ناحية التماثل، تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها، ومن ناحية التفاعلات، فإن البلاد تشهد، دفعا مستمرا وكثيفا للتفاعلات فيما بينها.

وعلى هذا، فإن مصطلح النظام الإقليمي العربي، يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة، ومتقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين، أي أن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فحسب، وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهات سياسية، نظاما يستند إلى تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري.

ورغم هذا فقد رفض البعض فكرة وجود نظام عربى بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك فى ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية، فمعظم الأقطار العربية فى نظرهم ليست دولاً بالمعنى الاجتماعى والسياسى الذى يميز الدولة فى الغرب، فهى أقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة، منها إلى الدول، وهى فى الغالب دول الأفراد والرؤساء والمشايخ والقبائل، وكذلك فى ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية، وعدم الانضباط فى العلاقات والتفاعلات السياسية بينها، هذا إلى جانب غياب آليات تحديد التوجهات وضبط التفاعلات، وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام.<sup>6</sup>

واعترض آخرون على مفهوم النظام العربى، من زاوية أنه غامض، ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسى الوطنى فى هذا القطر أو ذاك، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل مفهوم النسق العربى، والمنظومة العربية.

إن هذا المصطلح (الشرق الأوسط) ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو فى المقام الأول تعبير سياسى، يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية فى المنطقة. (تركيا، قبرص، إثيوبيا، باكستان، أفغانستان، إيران وإسرائيل)، وفى أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، خاصة دول المغرب العربية، وأحياناً ليبيا والسودان بل لقد خرجت مصر من المنطقة حسب تعريف بعض الكتاب، مما يؤدى إلى تمزيق أوصال الوطن العربى، ولا يعامل على أنه وحده. ولهذه النظرية الغربية، ولا يعامل على أنه وحده رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، وكذلك تبرير شرعية الوجود الصهيونى فى المنطقة العربية.<sup>7</sup>

### المبحث الثالث : إستراتيجيات مسار العمل الاقتصادي الموحد:

بدأت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك المنظم مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945، وصدور عدد من موثيق واتفاقيات التي تمس مجالات التعاون الاقتصادي والأمنى والاجتماعى وعليه شقت محاولات التعاون والتكامل الاقتصاديين طريقها اعتمادا على خمسة محاور رئيسة، وهى التجارة. والمعونات. والاستثمار والقطاعات الإنتاجية، والقطاع العمالى، وأخذت هذه المحاولات شكلين رئيسيين. أحدهما ثنائى والآخر جماعى، وكان الشكل الأخير حتى عهد قريب يتم عادة في ظل الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة.

لكن العمل الاقتصادي العربي المشترك اصطدم بعقبات التجزئة والقطرية التي كانت تقيدته وتحد من مدها ومن سرعته، واتسمت الاتفاقيات الجماعية بعدم اشتراك عدد من البلدان العربية فيها، وتحفظ بعضها الآخر على كثير من بنودها وأحكامها كذلك فان بعض الدول التي وضعت أو صادقت على هذه الاتفاقيات لم تضعها موضع التنفيذ الفعل خوفا من فقدان مصالحها .

ورغم كل ما قيل حول العمل الاقتصادي العربي المتكامل أو ما حرر من اتفاقيات، فإن مسيرة التنمية في البلدان العربية اتخذت الخط القطري، وكانت مخططات التنمية العربية متباعدة عن بعضها البعض ولا تعكس سوى واقع التجزئة الاقتصادي. وليست المشكلة في قصور الفكر عن تشخيص أسباب عجز الجهود الإنمائية وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل في غياب أى ارتباط بين أهداف التنمية في المفهوم المشترك والمسار الذي يؤدي إلى بلوغها وما يتم فعلاً على أرض الواقع.

لقد وضعت المسيرة الاقتصادية العربية لنفسها في البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية وحركتها الممتدة عبر تاريخها العميق، ومع أن القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفاً واضحاً فقد كانت ترمى إلى تكتيل وتجميع الجهود العربية في سبيل الصالح المشترك، وفي سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم في العيش الآمن الكريم والمساهمة في الحضارة العالمية.

وقد التقى الهدف الأمني مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، أساساً لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسي والعسكري والاقتصادي لدرء الخطر الإسرائيلي خاصة، والثاني يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات المجزأة التي أقيمت في المنطقة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد سارت هذه الحركة شوطاً في الاتجاه الصحيح، غير أنها توقفت في النهاية عند سد لم تستطيع اختراقه، وهو سد الأسوار الحمايية المختلفة التي أقامتها الأقطار العربية وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة. وفي إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولى و الحمايات القطرية، فإن الحمايات تبدو الآن وكأنها امتلكت الساحة تماماً وتغلب القطري على القومي.<sup>8</sup>

إن الخيار الثانى المطروح في الساحة العربية هو الخيار التكتل الإقليمي القائم على ساق جغرافية، وهناك نوع آخر من الخيارات التي تتبدى من منطلق جغرافي أو تاريخي أو عقائدي بحكم موضع الأمة العربية من هذه المنطلقات الثلاث. وهو موقع مركزى، فالعامل الجغرافي يطلق أحاديث عن تكامل بين قطر عربي أو أكثر ومنطقة محاذية له، مجلس التعاون الخليجي \_ اتحاد دول المغرب العربي \_ مجلس التعاون العربي \_ دول إعلان دمشق.

وثمة خيار من نوع مختلف يتجاوز الإطار الجغرافي والتاريخي والقومي ويقوم على أساس من توازنات القوى العالمية، وهناك خيار آخر وهو أن تنجذب مسارات الوطن العربي إلى مراكز القوة المختلفة. وهناك مسار آخر أخذ يحدث تأثيراته الكبرى في مصائر الأمم والشعوب، وذلك هو التغير الحاصل في حجم وحدات الإنتاج الاقتصادي. فالمنشآت الاقتصادية قد كبر حجمها من الشركة الصغيرة إلى الشركة الكبيرة. فالشركة الكبرى العملاقة، ومن الشركة القطرية إلى الشركة القومية (متعدية الجنسية) فالأممية، وهو على العموم خيار تدعمه مسار العولمة الزاحفة.<sup>9</sup>

### جامعة الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك :

اهتمت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها بالتعاون الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي الذي يهدف إلى :<sup>10</sup>

1- تطوير أشكال التعاون الاقتصادي وإرساء قواعد وأسس متينة يقوم عليها هذا التعاون وذلك من أجل استثمار الموارد الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية وتوظيفها في خدمة عملية التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة للمواطن.

2 - تطوير أشكال التبادل التجاري فيما بين أقطار الوطن العربي وزيادة مساهمة الدول العربية في حجم التجارة الدولية، والتخلص من تبعية الدول العربية وارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى، عن طريق التصدير والاستيراد ويتم هذا عن طريق المبادلات التجارية بين أقطار الوطن العربي أو مع بقية الدول النامية.



3 - ومن أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني لا بد من عقد اتفاقيات فيما بين أقطار الوطن العربي، تنظم طرق وأشكال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات : الزراعة والصناعة والتنمية الاقتصادية و " الاجتماعية. " " multinational coopérations "

4 - لا بد أيضاً من تأسيس الهيئات والمؤسسات " institutionnel settings " التي تعمل على تحقيق الأهداف التي تسعى لأجلها أقطار الوطن العربي في موضوع الوحدة الاقتصادية.<sup>11</sup>

تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية في عام 1950، ونصت المادة السابعة من المعاهدة على (تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية... وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف). كما نصت المعاهدة على إنشاء المجلس الاقتصادي والذي أصبح اسمه فيما بعد بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتبع لجامعة الدول العربية. ويتألف هذا المجلس من وزراء الدول التي وقعت على المعاهدة المختصين بالشؤون الاقتصادية وتم إنشاء إدارة في جامعة الدول العربية باسم ( الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ) يرأسها أمين عام مساعد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقد تم في نطاق الجامعة العربية إنجاز العديد من الأعمال الجماعية التي تمثل محاولات هدفها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي. وكان من أبرز الأعمال المبكرة في هذا المضمار عقد (اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية) للعام 1953. و(اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال)

في العام ذاته . و(اتفاق بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريف الجمركية) ومن تلك الأعمال ما تم في السنين اللاحقة من عقد اتفاقات عديدة بخصوص إنشاء مشروعات عربية مشتركة. كان أولها مشروع (شركة البوتاس العربية) لم ينفذ. و(الشركة العربية لناقلات البترول) و(المؤسسة العربية للإنماء) (حل مكانها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي). ومن الأعمال الجماعية أيضاً (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية).<sup>12</sup> منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 وحتى يومنا هذا تأسس الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تسعى وتعمل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. منظمة التنمية الزراعية منظمة التنمية الصناعية. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي العربي . صندوق النقد العربي. كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات بين الدول العربية مثل اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة. اتفاقية النقل الجوي. وكذلك وضع عدد من الاستراتيجيات العربية التي للأسف لم ترى النور

#### المبحث الرابع : العالم العربي ومسار تحديات العولمة

وانطلاقاً من حوصلة التحليلات المقدمة فيما يخص جملة التحديات التي تطرحها المتغيرات الحاصلة في خريطة عالم الألفية الثانية من القرن الواحد والعشرين وفي مقدماتها مسار تحديات العولمة، والتي فرضت على العالم العربي أتمحور كتكتل متجانس لإيجاد قوة عربية فعالة تستطيع التعامل مع إفرازات هذه التحديات واستيعاب تقنيات الثورة المعلوماتية والاتصالية والعمل على تطويعها خدمة للمصالح العربية العليا. إن هذا التوجه الإيجابي في مسار العالم العربي التكاملي يحول دون جعل العالم العربي مجرد أسواق استهلاكية لإشباع أفواه مستهلكيه، أو آبار نفطية في خدمة اقتصاديات الدول الصناعية، مما يجعله قوى فاعلة وليس مهمشة خارجة منطلق العصر.

وتبعا للرؤى المطروحة أمامه فالتحدى الأكبر يتمثل في إيجاد صيغ، في كيفية مواجهتها وهنا تظهر عدة رؤى عربية، يمكن حصرها في اتجاهين رئيسيين : أولهما، توجهات متسارعة في الاستجابة لمتطلباتها، ومنها لمتطلبات التغيرات الدولية بشكل عام. والحجة في ذلك الاستجابة للتغير السريع والمتلاحق في هيكل النظام الدولي وآلياته، لذي فرض على العالم العربي، تحركا سريعا لتأسيس دور معين في ورشة هذا البناء المتسارع .

أما الخيار الثانى يقوم على فرضية مؤداها : إذا كان النظام الإقليمى العربى غير قادر في صنع ظروفه ومصيره بمفرده، حسب إمكانياته لمواجهة سلبيات العولمة زاحفة، فالأجدر به أن يتعايش مع متغيراتها، ودراستها بتأنى لمسيراتها حتى لا يفلت زمام المبادرة من يده ويستطيع تبنى إستراتيجية بديلة. ويركز هذا الاتجاه على ضرورة استحضار الخبرات التى اكتسبها النظام الإقليمى العربى، من أجل وضع تصور عربى واضح ومخطط بعناية للتعامل مع المتغيرات الدولية الحاصلة، بما في ذلك بلورة آليات عمل مجدية للتعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية إذا وازنا بينهما نتأكد أن الخيار الثانى "العقلانى" ممكن عمليا، في ظل تسارع التحولات العالمية، وما ينطوى عليه من مساعى لتقوية المسعى المؤسساتى الذى تفتقده - إلى حد كبير- التجربة العربية المعاصرة، وكذلك تأسيس علاقات تبادلية مع النظام الدولى الجديد على أسس متكافئة وفعالة. وبشكل عام، تتميز ردود الفعل العربية على تحديات التهديدات الخارجية والداخلية على كافة المستويات السياسية الأمنية وكذا الاقتصادية، بالتفاوت في الاستجابة من عدم الشعور الجدى بضرورة الإسراع في التكيّف وتكليف الهيكل الوطنى، مع حاجات الاستجابة لها، إلا التعامل

الإيجابي معها. إذ أنّ بعض البلدان العربية (مصر، تونس، المغرب، الأردن..) بدأت تبذل مجهوداً كبيراً لتطبيق سياسات جديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فبعضها صادقت على اتفاقية التجارة العالمية، وبعضها الآخر يفعل - بتدرج - المواثيق العالمية لحقوق الإنسان، ويفتح في المجال للممارسة الديمقراطية المحسوبة.

إن صياغة مشروع حضري تكاملي يستوجب التعامل بجدية وعقلانية للتحديات التي تواجه العالم العربي الداخلية منها والخارجية في مواجهة التحديات والتهديدات الراهنة، سواء على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية منها. إن البدء، في تعزيز التطور المؤسسي، بما يرشد الأداء العربي نحو إجراء الحسابات الصحيحة، واتخاذ القرارات السليمة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تحقّق بالعالم العربي ومستقبله، يعد نقطة البداية، بالنسبة للعالم العربي. وهي البحث عن قواه الإستراتيجية الكثيرة جداً، وهي ليست عسكرية بل بشرية وجيوبوليتيكية واقتصادية فالتسيير الاقتصادي مازال متأخراً في العديد من الأقطار العربية، وخاصة بعد استكمال الاستقلال السياسي للأقطار العربية، لم تتمكن الأمة من تكوين بنية اقتصادية - اجتماعية - ثقافية - سياسية - عسكرية متينة، يكون في إمكانها تحقيق أمن العالم العربي وتقدمه، كما لم تبلغ حد بناء دولة المؤسسات الحديثة. فعلى الرغم من أنّ العالم دخل الألفية الثالثة، في ظلّ إحكام العولمة لسيطرتها على العالم، فإنّ الاقتصاد العربي ما زال يعاني لكثير من المصاعب، بسبب غياب إستراتيجية عربية واضحة للتعامل مع الموارد الاقتصادية والبشرية العربية. ويبدو أنّ الأمر يتطلب صياغة إستراتيجية عربية موحدة، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص القطرية، تتجه بالعالم العربي نحو التعاون المجدي مع نفسه أولاً، ومع جواره الإقليمي ثانياً، ومع العالم ثالثاً.

إنّ العالم كله يعيد، في هذا الزمن الصعب، حساباته وتوقعاته وتوجهاته، فأين هي مصالح العالم العربي؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ وماذا تعنى عملية إعادة الحسابات والتوجهات؟. إن تبني سياسات بديلة جريئة حقيقية تستوجب تفعيل الخيارات الممكنة، من خلال إرادة سياسية صلبة، وإدارة عقلانية لكل إمكانياتنا المتوفرة، بهدف التعامل مع الوقائع القائمة كما هي لا كما تتخيلها رؤى أيديولوجية مبسطة ساذجة ومتسارعة كما تتصورها المقاربة اللاواقعية، فليس من الواقعية والعقلانية والاعتدال أن نرتمي في أحضان مغريات النظام الدولي الجديد. فمن غير المعقول أن نتجاهل ما تتوفر به المجتمعات العربية من مختلف الخيارات والقدرات الذاتية التي تمتلكها، وذلك من خلال إعادة صياغة كل أسس القوة، بترتيب أوضاعنا الوطنية والجماعية، وإعادة ترتيب العلاقات مع العالم والموازن الدولية. إن عالمنا يتجاهل من يفتقد لعامل خيار القوة، باعتباره خيار مركب من جملة إجراءات وتدابير تمس مجمل حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وخاصة ما يتعلق بأسس المجتمع المدني، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية بفتح المجال لجميع القوى والتيارات الوطنية، بهدف إعادة صياغة المشروع الوطني والجماعي الموحد على قاعدة ديمقراطية صلبة. وفي الوقت نفسه، سيصبح ضروريا إعادة تحديد الأولويات ومراجعة الأهداف المزمع تحقيقها، ليتم التركيز على متطلبات الإصلاح السياسي وتكريس القواعد الديمقراطية وبناء المؤسسات الدستورية ومعالجة المشاكل المعيشية وتحديث الهياكل والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية والارتقاء بمستويات القدرة العربية على الانفتاح على العالم الخارجى والتعامل معها من موقع المساواة والشراكة، في ظل توجهات العولمة التي لم يعد هناك مجال لتجاهل آثارها على الأقطار العربية.

والأهم من ذلك، سيكون العمل على توفير القدرة العربية على التكيف مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الجديدة المحيطة بهم، على المستوى الإقليمي المباشر وعلى الصعيد العالمى الأشمل. وهذا لن يكون ممكنا إلا إذا تمكن العرب، خلال المدى المتوسط، من صياغة استراتيجيات مشتركة تكفل لهم مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة، وكذلك اقتناص الفرص المحتملة، بهدف تحقيق الحد الأدنى الممكن من أهدافهم وأولوياتهم ومصالحهم المشتركة وهكذا، فإن إعادة هيكلة جامعة الدول العربية قد تنعكس إيجابيا على الشراكات الإقليمية فيما إذا اتجهت نحو.

1- التوازن في العلاقات مع الأطراف الدولية المختلفة العمل المؤسساتى من أجل نجاح الإصلاح وإعادة الهيكلة في واقع اقتصادى واجتماعى عربى متأخر 2- إعادة صياغة العمل العربى المشترك وفقا لمنظومات عربية وظيفية مرنة : أمنية واقتصادية وثقافية وسياسية 3 - استكمال سياسة الإصلاح الهيكلى ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية العربية 4 - الاستفادة من السنوات المتبقية من الفترات الانتقالية للشراكات الإقليمية والعالمية بهدف التكيف الإيجابى مع الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية 5 - إن نقطة البداية في استشراف مستقبل دور الجامعة العربية بالنسبة للشراكات يتمثل في التعرف على معطيات الاقتصاد العربى، إذ أن الدول العربية - اليوم - هى في طور إرساء أسس نهضة اقتصادية مستقبلية مبنية على توسيع القاعدة الإنتاجية، صناعيا وعلميا وتكنولوجيا، في زمن مجتمع المعرفة الذى أضحت فيه المؤهلات البشرية أهم عامل في التنمية والتطور، وأصبح فيه للجامعات والمؤسسات والمعاهد البحثية، على اختلاف أنواعها، دور مركزى في تحديد نمط النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ونوعيته.

وإذا كان لكل دولة عربية ميزات خاصة، فلا بد من التأكيد أنّ قيام أى تكتل اقتصادى عربى لا يعنى التخلّى عن مبدأ الميزات النسبية لكل بلد عربى على حدة في ترشيد استعمال موارده المتاحة على المدين القصير والبعيد، فعلى سبيل المثال إنّ البلد الذى يتمتع بموارد زراعية كبيرة وغنية من الطبيعى أن يستغل هذه الموارد بهدف تطوير القطاع الزراعى، وعلى أساس قاعدة تكنولوجية علمية ملائمة وحديثة في آن واحد، ومن المفترض أن يكون التكتل الإقليمى العربى مبنيا على استغلال الميزات النسبية لكل دولة من الدول العربية مما يؤدي إلى تعظيم الفائدة المشتركة المتأتية عنه.

وفي حال التوصل أولا، إلى آليات جديدة لتفعيل موارد القوة العربية المتاحة وتعظيم الاستفادة منها تدريجيا . وتوصل العرب، ثانيا، إلى سياسة مشتركة للتعامل مع دول الجوار الجغرافى على أساس التعاون المشترك الذى يفيد الطرفين، ويحقق لهذه الدول عائدا يفوق العائد الذى يمكن أن يتحقق لها من التحالف أو التنسيق مع إسرائيل . وبلورة، ثالثا، رؤية عربية مشتركة لإطار التفاعلات الإقليمية الجديدة، خاصة التعاون الاقتصادى الإقليمى مع الأطراف الإقليمية الأخرى يؤدي إلى تحقيق مصالح كل الشركاء كل ذلك قد يساعد على إعادة البناء الشامل للعلاقات العربية - العربية، وكذلك تهيئة العالم العربى للانخراط الفاعل في الشراكات الإقليمية وثمة مجموعة من العوامل الدافعة لتحقيق مثل هذا السيناريو للمستقبل العربى من أهمها.

أنّ المخاطر التى ستعرض لها معظم الدول العربية، فيما إذا بقيت الأمور على ما هى عليه أو فرضت الرؤية الإسرائيلية لقضايا الصراع العربى الإسرائيلى على المنطقة، ليست مؤقتة وإنما لها طابع الاستمرارية . فهي من النوع الذى يهدد استمرار الوجود، ومن ثم لا

تستطيع أية دولة عربية بمفردها أن تتعامل مع هذه المخاطر بالكفاءة والفعالية المطلوبة، وأنّ أى إطار آخر غير الإطار العربى لا يحقق النجاة من آثار هذه المخاطر المدمرة. أنّ هناك العديد من موارد القوة العربية المتاحة والكامنة والتي لا يمكن تعبئتها وتوظيفها التوظيف الأمثل أو التوظيف الفعال دون القيام بإعادة بناء العلاقات العربية - العربية.

أنّ هناك بعض القوى الإقليمية غير العربية التي لها تحفظاتها تجاه الدور الإسرائيلي الإقليمي، وترى أنه يتعارض مع مصالحها في العديد من الجوانب. وهنا يجب التأكيد، إذا ما أردنا الخروج من إسار السياسى إلى بناء شراكة عربية تكاملية تؤمن لنا حالة من التوازن على المستوى العالمى، على ما يلي:

ضرورة الشروع في إقامة علاقات اقتصادية واسعة، ومحمية بجملة من القوانين النافذة البعيدة كل البعد عن الخلافات السياسية التكتيكية، التي كانت في ما مضى تشكل عقبة في وجه هذه العلاقات. وضرورة القناعة بأنّ العلاقات الاقتصادية وتبادل المنافع هي وحدها الكفيلة بالوصول إلى توحيد الرؤى بل والمواقف السياسية من أى مستجد طارئ قد نواجهه ضرورة الاعتراف بأنّ أهم عائق كان ولا يزال يجابه آليات التقارب العربى المشترك، على المستويين الاقتصادي.

تأصيل القناعة بأنّ السياسة، بكل ألوانها ومسمياتها ومدارسها، هي بالأساس تعبير حي عما يسمى بـ "الاقتصاد المكثف"، وأنّ وحدة المصالح الاقتصادية هي وحدها الكفيلة في التقريب ما بين الفئات الاجتماعية و البنى التحتية العربية، وهي وحدها التي تحد من تقلبات الأهواء والمصالح القطرية التي تظهر عند هذا النظام السياسى أو ذاك.

ضرورة الاعتراف بأنّ أهم عائق كان ولا يزال يجابه آليات التقارب العربى المشترك، على المستويين الاقتصادي والاجتماعى، يتمثل في



غياب المشاركة الشعبية الواسعة عن صنع القرار الاقتصادي والسياسي . خاصة إذا ما علمنا بأن المشاركة الشعبية هي وحدها القادرة على إلزام النخب الحاكمة بضرورة الإيمان بالعمل العربي المشترك، وبأهدافه النهائية الكبرى المتمثلة بالتكامل العربي، وليس التماثل الذي جعل العرب في أدنى درجات السلم العالمي.

ضرورة القناعة التامة في استرجاع وجذب الأموال والثروات العربية، المستثمرة في الخارج، لتساهم بالشكل المناسب والخلاق في حل مشاكل المديونيات العربية، بهدف إعطاء قوة الدفع الضرورية للارتقاء بالتجارة البينية العربية، سواء من خلال تمويل وضمان المبادلات أو في ما يخص المشاريع ذات الصلة، والتي بدأنا نشهد إحدى خطواتها الكبرى والتي تمثلت بالربط الكهربائي العربي وتأمين الطاقة، والتي ستخلق بدورها حالة من التوازي بين هياكل الإنتاج الكفيل بالوصول إلى مرحلة التكامل.

الإقرار بأن أبناء الأمة العربية بكل خبراتهم وتجاربهم، لا يقلون عن شعوب البلدان المتحضرة، وهم إذا ما قيض لهم القوانين والحماية قادرون على الخروج من جملة الأزمات الاقتصادية التي تعصف بواقعهم، وهم يمتلكون القدرة العالية على استخدام آخر ما توصل إليه العلم والذي تمثل بثورة تكنولوجيا المعلوماتية، التي ترشّد إدارة شؤون المجتمعات، وبالأخص منها الشؤون الاقتصادية.<sup>13</sup>

لكن تبقى المشكلة الكبرى هي السؤال الصعب : هل حقا وصلت النخب الحاكمة إلى جملة هذه القناعات التي تؤدي إلى إرساء العمل العربي المشترك ؟ . الإجابة ستكون - بكل تأكيد - في ذمة الإصلاح الهيكلي في آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك وما سيتخذ من قرارات في قمة تونس القادمة<sup>14</sup>

## الخاتمة

وفي الأخير نؤكد بأن أن لقيام أى تكتل اقتصادى عربى لا يعنى التخلّى عن مبدأ الميزات النسبية لكل بلد عربى على حدة في ترشيد استعمال موارده المتاحة على المديين القصير والبعيد، تبعاً لمبدأ الاستفادة المشتركة، فعلى سبيل المثال إنّ البلد الذى يتمتع بموارد زراعية كبيرة وغنية من الطبيعى أن يستغل هذه الموارد بهدف تطوير القطاع الزراعى، وعلى أساس قاعدة تكنولوجية علمية ملائمة وحديثة في آن واحد.

ومن المفترض أن يكون التكتل الإقليمى العربى مبنياً على استغلال الميزات النسبية لكل دولة من الدول العربية مما يؤدي إلى تعظيم الفائدة المشتركة المتأتية عنه وفي حال التوصل : أولاً، إلى آليات جديدة لتفعيل موارد القوة العربية المتاحة وتعظيم الاستفادة منها تدريجياً . وتوصل العرب، ثانياً، إلى سياسة مشتركة للتعامل مع دول الجوار الجغرافى على أساس التعاون المشترك الذى يفيد الطرفين، ويحقق لهذه الدول عائداً يفوق العائد الذى يمكن أن يتحقق لها من التحالف أو التنسيق مع إسرائيل مثلاً . وبلورة، ثالثاً، رؤية عربية مشتركة لإطار التفاعلات الإقليمية الجديدة، خاصة التعاون الاقتصادى الإقليمى مع الأطراف الإقليمية الأخرى يؤدي إلى تحقيق مصالح كل الشركاء.

كل ذلك قد يساعد على إعادة البناء الشامل للعلاقات العربية – العربية، وكذلك تهيئة العالم العربى للانخراط الفاعل في الشراكات الإقليمية والتي بدورها تحقق بدائل للعولمة الزاحفة.<sup>15</sup>

## الهوامش:

- 1- انظر دراسة للباحث بعنوان "القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد رقم 581، يوليو 2011
- 2- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، ص108.
- 3 - لويجي ناربون، "التكامل الاقتصادي والإقليمية في شرق آسيا"، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي، العدد (85)، يوليو ديسمبر، ص21- 13
- 4 - د. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية. تجربة التكامل والوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الصفحات من 26- 102.
- 5 - أنظر للتوسع آتابنا المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، مرآز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993 .
- 6 - على سبيل المثال، محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، | مرآز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994 من أجل مقاربات عربية مختلفة للعملة
- 7 - سيار الجميل، العملة والمستقبل: إستراتيجية تفكير العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع 2000
- 8 - السيد ياسين، العملة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر جلال - أمين، العملة، القاهرة، دار المعارف،
- 9 - اسماعيل صبري عبد الله، العرب والعملة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
- 10 - سيار الجميل، مرجع سابق .

- 11 - فريد هاليدي، الإسلام وأسطورة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة 1998 ط
- 12 - غسان العزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت، مرآز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000.
- 13 - خالد الوزاني (محرر)، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعملة، بيروت، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.
- 14 - أنظر، تقرير البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ط عربية 26 ، 2004 للمنطقة العربية للعام 2004 .
- 15 - د. عبد المنعم سعيد، مرجع سابق 26 - 102.